# علاقة الفقر بالتنمية البشرية في الدول النامية
## ـ دراسة حالة الجزائر ـ

**د. نور الدين حامد**

**جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ**

## Abstract:

the policies adopted by both the IMF and the World Bank Have produced very serious effects on the status of developing countries not only in economic and even social, when the World Bank realize that,it attempted to mitigate those impacts and reduce them, in order to fight poverty and monitoring the evolution of human development indicators .

**ملخص:**

لقد أفرزت السياسات المعتمدة من قبل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير آثارا جد وخيمة على وضعية الدول النامية ليس الاقتصادية فحسب بل وحتى الاجتماعية، ولما أدرك البنك الدولي ذلك حاول التخفيف من تلك الآثار والحد منها، وذلك بمحاربة الفقر ومراقبة تطور مؤشرات التنمية البشرية.

**المقدمة:**

وفر إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وخاصة القضاء على الفقر، إطارا للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، وتحقق لهذا الإطار مزيدا من التركيز واكتسب زخما إضافيا بإصدار تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنون "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية "، وكذلك التقرير المقدم إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى والمعنون بـ " في جو من الحرية أفسح : صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع "، وقد قدم تقرير مشروع الألفية تحليلا شاملا وطرح مجموعة من المقترحات بشأن كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، تركز بصفة خاصة وفي المقام الأول على محاربة الفقر، وذلك بالاهتمام بمؤشرات التنمية البشرية، ولذلك ستكون ورقتنا هذه حول العناصر التالية:

**أولا:** محاربة الفقر ومراقبة تطور مؤشرات التنمية البشرية

**ثانيا:** وضعية الفقر ومراقبة تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

تعتبر الحاجات الأساسية المتمثلة في الغذاء والتعليم والصحة والإسكان، المكونات الأساسية للتنمية البشرية التي يعمل البنك الدولي مع منظمات دولية أخرى كصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء، وصندوق النقد الدولي، ومؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومعهد الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، وغيرها...، على إصدار تقرير سنوي يعرف بتقرير التنمية البشرية، لأنه " وفي ثمانينيات القرن الماضي والتي شهدت أزمات اقتصادية عديدة، واتسمت أوضاع الدول النامية بارتفاع المديونية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وفشل برامج التخطيط وغير ذلك، أدى كل هذا إلى تركيز الاهتمام على برامج الإصلاح والتكييف الاقتصادي، والتي لم تحظ آثارها السلبية على الناس بالاهتمام اللازم، حيث ظهرت آثار اجتماعية سلبية زادت من بؤس شعوب معظم الدول النامية، ووسعت من شريحة طبقة المعدمين، مما حدا بالأمم المتحدة إلى تبني مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية، حيث صدر التقرير الأول للتنمية البشرية سنة1990[1].

وتتمثل التنمية البشرية في توسيع مجال الإمكانيات المتاحة للأشخاص وتحسين رفاهيتهم، ومفهوم التنمية البشرية لا يعتبر الموارد البشرية وسيلة للتنمية فحسب، بل أكثر من ذلك حيث يعتبرها هدفا من أهداف التنمية، وقد اقترح التقرير الأول للتنمية البشرية الصادر في سنة 1990 مؤشرا لتقييم التنمية البشرية، حيث يحسب مؤشر التنمية البشرية بناء على ثلاث متغيرات وهي[2] :

- التمتع بحياة صحية ومديدة ( قياسا على العمر المتوقع )
- المستوى التعليمي ( ويقاس بنسبة تعلم الكبار من جهة . أي بنسبة محو الأمية . وبنسبة التمدرس للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 23 سنة، أي أطوار التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتعليم العالي )
- التمتع بمستوى معيشة لائق ( والذي يقاس بقيمة القدرة الشرائية والدخل )

ويؤكد دليل التنمية البشرية على موضوع أساسي يتردد في تقرير التنمية البشرية منذ بدأ صدوره، حيث تتصرف مؤشرات التنمية البشرية العامة إلى ارتفاع وانخفاض الدخل، لأن متوسط الدخول شديدة الانخفاض والمستويات المرتفعة لفقر الدخل يسهمان في عدم قدرة

---

(1) د/ إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، 2007، ص 103.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، ماي 1999، ص 4.

الناس على تحقيق التغذية الكافية ومعالجة الأمراض والحصول على التعلم، أي مما يضعهم تحت خط الفقر .

وقد نشر البنك الدولي عدة وثائق تهدف إلى تحديد إستراتيجية مكافحة الفقر، خاصة في تقارير البنك لأعوام 1991، و1992، و1993، كما عقدت الأمم المتحدة في عام 1995 القمة العالمية الأولى حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، وكانت المحاور الثلاثة حول برنامج العمل للدول المشاركة هي الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي، ومنذ 1995 أصبح موضوع الفقر من الموضوعات المتكررة في قمم السبعة الكبار، وفي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، وفي عام 1997 بدأ العقد الأول للأمم المتحدة للقضاء على الفقر.[1]

**وفي سنة 2000 وضع البنك الدولي على رأس الأهداف التنموية للألفية حتى 2015، هدف استئصال الفقر، وهذه الأهداف هي[2]:**

- **استئصال الفقر الشديد والجوع من خلال:**

. تخفيض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعيشون على دولار واحد يوميا أو أقل.

. تخفيض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر.

- **تحقيق التعليم الابتدائي الشامل من خلال:**

. توفي وضمان تعليم ابتدائي كامل للأطفال بغض النظر عن جنسهم.

- **تشجيع العدالة والمساواة بين الجنسين وتحير المرأة من خلال:**

. إزالة كل الفروق الجنسية والتمييز الجنسي في كل مستويات التعليم .

- **خفض نسبة وفيات الأطفال من خلال :**

. خفض 3/2 نسبة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات.

. تحسين صحة الأمهات من خلال خفض 75% من نسبة الوفيات عند الأمهات.

- **محاربة السيدا والملاريا والأمراض الأخرى من خلال:**

---

(1) سمير أمين وآخرون، مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 118.

(2) Banque Mondiale, Rapport Annuel 2006, p 13.

. خفض السيدا.

. عدم التستر على الحالات الجديدة من الملاريا والآفات الشديدة الأخرى.

- **توفير وضمان حيوية المحيط من خلال:**

. إدماج التطوير المستمر في السياسات الوطنية وحماية المحيط من التخريب.

. خفض نصف عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الماء الصالح للشرب.

. تحسين على الأقل حياة 100 مليون ساكن في البيوت القصديرية.

- **وضع شراكة عالية من أجل التنمية، وذلك من خلال:**

. رفع المساعدة الرسمية للتطوير

. مواصلة وضع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح على قواعد واضحة وغير تمييزية.

وقد وضع على رأس هذه الأهداف هدف استئصال الفقر والجوع نظرا لترابط الجوع والفقر، وهذا ما تمت الإشارة إليه عندما انعقد مؤتمر روما للغذاء سنة1974، حيث عرفت مشكلة الجوع على أنها مشكلة الفقر.

ومن ضمن تعريفات الفقر هو أنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة، حيث يتضمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية، ويوجد ارتباط قوي بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر،" فانخفاض الدخل وسوء التغذية وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة، هذا بالإضافة إلى تدني أو انعدام المشاركة السياسية للسكان، جميعها مؤشرات لانتشار الفقر"[1]

ومن ثم فإن هناك أكثر من اجتهاد لتعريف الفقر، فقد عرف البنك الدولي الفقر في تقريره سنة 1990 بأنه :" عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة"، أي أنه يرجع ذلك إلى تدني مستوى الدخل.

---

(1) د/ سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص 118.

(2) شحاتيت محمد وآخرون، نحو موازنة غذائية للحد من الفقر، الجمعية العلمية الملكية، عمان 1992، ص 57.

**كما قسم الفقر إلى نوعين حددا بخطين اثنين هما[2]:**

**خط الفقر المدقع:** وهو ذلك المبلغ من المال الكافي لتغطية تكاليف الغذاء للأسرة في فترة زمنية معينة.

**خط الفقر المطلق:** وهو ذلك المبلغ من المال الذي يغطي احتياجات الأسرة من الكساء والسكن والصحة والتعليم والتنقل بجانب الغذاء.

**وفي تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 هناك تمييز بين دليلين للفقر البشري[1] يمكن تلخيصهما في الجدول التالي:**

**الجدول (7): التمييز بين دليلين للفقر البشري**

| البعد | في البلدان النامية | في البلدان المتقدمة |
|---|---|---|
| **حياة مديدة وصحية** | احتمال العيش بعد 40 سنة | احتمال العيش بعد 60 سنة |
| **المعرفة** | معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة | معدل إلمام البالغين بمهارات وظيفية |
| **مستوى معيشة لائق** | . معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة.<br>. معدل الأطفال دون الوزن السوي | . معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر.<br>. معدل البطالة لأجل طويل( 12 شهر وأكثر) |

**المصدر: تقرير التنمية البشرية 2006، ص 342**

وحاليا ينظر إلى الفقر على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التعرف على مستوى الفقر من خلالها، فبالإضافة إلى فقر الدخل، هناك أيضا مفهوم فقر القدرات، بمعنى أن الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة، وهي التي تقوم على التعليم والصحة والدخل، وهي الجوانب التي تضمنها تعريف التنمية البشرية الذي يؤكد على أن :"التنمية هي

[1] تقرير التنمية البشرية 2006، ص 342.

تطوير وتنمية العنصر البشري بما يؤدي إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه في شفافية وحرية وديمقراطية، بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر"[2]

[2] د/ إبراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق، ص113.

ومن ثم أصبح قياس فقر القدرات يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي[1]:

1. مؤشر غذائي صحي: ويقاس بنسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة.
2. مؤشر صحي إنجابي: ويقاس بنسبة حالات الولادة دون إشراف صحي.
3. مؤشر تعليمي معرفي: ويقاس بنسبة الأمية بين الإناث.

كما أن هناك تعريف آخر للفقر مبني على مقدار الاحتياجات من السعرات الحرارية من عدة مصادر غذائية (نحو 2500 سعرة حرارية يوميا كحد أدنى)، وهناك خط الفقر المبني على أساس تكلفة الحاجات الأساسية (كحد أدنى للإنفاق الاستهلاكي).

وبناء على ذلك جاء تعريف الأمم المتحدة الذي يشير إلى أن من يحصل على دولارين فأقل مقيما بالقوة الشرائية المعادلة هو من الفقراء (فقر مطلق)، وأما من يحصل على دولار فأقل فهو من الفقراء المدقعين.

ولعل من ضمن أهم أسباب الفقر في المجتمعات النامية هو تدني حالة المرأة ـ من كل النواحي وازدياد فقرها ـ جانب من هذا التدني يرجع إلى التقاليد المتوارثة في تلك المجتمعات، وجانب يرجع إلى فقر تلك المجتمعات، وجانب مهم يرجع إلى التحيز للرجال دون المرأة، ويظهر هذا التحيز في مستويات الأجور العليا للرجال من دون النساء، وتفضيل تشغيل الرجال عن البنات، كما أن المشروعات الصغيرة تفضل توفير الائتمان للرجال، كما أن معدلات تسرب الإناث من التعليم أعلى من معدلات تسرب الذكور.

ولذلك برزت فكرة مقياس الجنوسة في مجال التنمية البشرية، والذي يحتوي على العناصر التالية[2]:

- **المشاركة السياسية وصنع القرار**: وتقاس بحصة الإناث في المقاعد البرلمانية.
- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية: وتقاس بحصة المرأة من المناصب الإدارية والتنظيمية، وبالنسبة المئوية لحصتها من الأعمال المهنية والفنية.
- **السيطرة على الموارد الاقتصادية**: وتقاس بالدخل المكتسب المقدر للإناث.

---

[1] د/ سعد طه علام، مرجع سابق، ص19.

[2] د/ إبراهيم مراد الدعمة، ص 129.

ويبرز تفكيك مقياس الجنوسة إلى مكوناته الأساسية، لإعطاء فكرة سريعة عن الوضع الحالي للنساء محدودية التقدم نحو تمكين الجنوسة، "فعلى الصعيد العالمي تشغل النساء نحو 15% فقط من مقاعد المجالس التشريعية، علما بأن 43 بلدا فقط تزيد فيها نسبة البرلمانيات إلى البرلمانيين عن 1 إلى 5، في حين تظل المسؤوليات السياسية في معظم البلدان حكرا على الرجال إلى درجة طاغية، كما أنه من بين 57 بلدا يقل فيها الحضور التشريعي للنساء عن 10% ، وهناك دول ليس فيها أي تمثيل للنساء مثل دولة الإمارات العربية، والمملكة العربية السعودية"[1]

وقد حطم مقياس التمكين الجنوسي خرافتين منتشرتين على نطاق واسع بخصوص تمكين الجنوسة[2]:

**أولهما:** أنه لا يوجد أي دليل على أن الإسلام يشكل بالضرورة عائقا لتمكين النساء بمقياس التمثيل السياسي، فماليزيا وهي دولة مسلمة تحتل مرتبة أعلى بكثير من المملكة العربية السعودية على مقياس تمكين الجنوسة، وتقارن بمرتبة اليونان.

**والثانية:**هي أنه ليس هناك أي دليل واضح على أن أنواع اللامساواة بين الجنسين تتضاءل تلقائيا عند مستويات الدخل العالية، فمن بين مجموعة البلدان الصناعية السبعة، يظهر اثنان أداء هزيلا على مقياس التمكين الجنوسي، إذ تأتي كل من إيطاليا (المرتبة 36) واليابان (المرتبة 42) في موقع أدنى من كوستاريكا والأرجنتين، وعلى نحو مماثل يحتل البلدان الديمقراطيان اليابان والسويد موقعين متشابهين (المرتبة 8) و (الرتبة6) على الترتيب، على دليل التنمية البشرية، لكن مرتبة السويد على مقياس الجنوسة (المرتبة 5) بعيدة كثيرا عن مرتبة اليابان (المرتبة 13).

والخلاصة إذن هي أن للقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والسلوكيات العمومية أهمية مساوية للثروة الاقتصادية والتنمية البشرية في تحديد الفرص المتاحة للنساء.

ولذلك فلا بد من إجراءات تؤدي إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايده تمهيدا للقضاء عليه في المجتمع، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقون بها المستثمرون أو القطاع الخاص...، وبالتالي فلا مناص من أن تتولى الدولة مسؤولية وعبء

---

(1) تقرير التنمية البشرية 2006، مرجع سابق، 45.

(2) نفس المرجع السابق، ص 47.

التخفيف من الفقر والحد منه بل والقضاء عليه، وهذا الواجب على الدولة يعتبره الأستاذ الدكتور عبد المجيد قدي من المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة، حيث يقول: "لقد أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية...، وأدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف...، وفتح المجال لظهور وظائف جديدة، لعل من أبرزها[1]:

1. **محاربة الفقر والتخفيف من حدته:** وذلك بضمان حد أدنى من من المعيشة للإفراد، وهذا من خلال الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية، والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارات ورفع المعدلات الإنتاجية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء وتوجيهها للاهتمام أيضا بالهياكل القاعدية، وكذلك العمل على تحسين ظروف سوق العمل وزيادة المرونة فيه، وتخلص الحكومة المركزية من بعض المهام لصالح الحكومات المحلية و/أو حكومات الولايات، وهذا ما يؤدي إلى ضمان الشفافية والفعالية في تسيير الأموال العمومية من جهة وضمان وصول الخدمات إلى مستحقيها من جهة ثانية، خاصة إذا تم إشراك المنظمات غير الحكومية في هذا المسعى.

هذا بالإضافة إلى وظائف جديدة أخرى هي:

2. محاربة الفساد الاقتصادي
3. حماية المستهلك
4. الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي
5. حماية البيئة

**ويتمثل دور الدولة في مواجهة الفقر في نواحي عديدة من أهمها[2]:**

1. العمل الحكومي في القطاعات الاجتماعية: وذلك في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية، وكل تلك النواحي تتولاها الدولة، وهي جانب أساسي من مسؤولياتها، والتقدم في النواحي الاجتماعية تلك ينعكس على الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم معدل النمو في المجتمع، ففي ظل العمل الحكومي في تلك المجالات حققت دول

---

[1] د/ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص21.

[2] سعد طه علام، مرجع سابق، ص 119 وما بعدها بتصرف.

عديدة تقدم اجتماعي أعلى مما يتيحه مستوى دخلها ( الصين، سيريلانكا، شيلي، كوستاريكا، كولومبيا)، ونقيض ذلك نجد أن النمو المرتفع اقتصاديا في غياب العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة في مجال التنمية الاجتماعية (البرازيل، باكستان).

وقد توصل إيمانويل بلداشي[1] وآخرون من وجود علاقة إيجابية بين معدلات الالتحاق بالمدارس أو سنوات الدراسة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، كما أن لصحة السكان أهمية كبيرة في ذلك، حيث أن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب، ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثر للأنشطة الإنتاجية، كما أن زيادة العمر المتوقع بمقدار سنة واحدة ترتبط في المدى الطويل، بزيادة معدل النمو إلى ما يبلغ 4 نقاط مئوية في كل البلدان النامية والبلدان الصناعية.

2. دور الدولة في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخول الحقيقية للفقراء: في إمكان الدولة استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء، حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التي ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل كالقطاع الزراعي، فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات، فزيادة أسعار السلع الزراعية ( كالقطن، والأرز، والقمح،...)، يؤدي إلى حصول الزراع على دخول أعلى وعلى حصول العمالية الزراعية على أجور أفضل مما يؤدي إلى رفع مستوى القطاع الريفي والحد من الفقر فيه.

3. الاستثمار في رأس المال البشري: والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، ومن ثم أعلى أجرا ودخلا وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، حيث أصبح من المعلوم أن الفقر هو فقر القدرات وليس فقر الموارد.

وقد بينت دراسة قام بها "أريك أ.ها نوستيك و دنيس كيمكو"[2] أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته شائعة تماما، وحتى في البلدان النامية التي توجد بها.

---

(1) إيمانويل بلداشي وآخرون، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟ التمويل والتنمية، جوان 2005، ص20.

[2] أريك أ. هانوسك ودنيس كيمكو، ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم؟ التمويل والتنمية، جوان 2005، ص 16.

قطاعات صغيرة نسبيا من الصناعة التحويلية والخدمات كثيفة الاستخدام للمهارات تبين أن للمهارات تأثيرا قويا على النتائج، ولئن كان الكثير من البحث الكمي حول أهمية المهارات جاء في الأساس من البلدان المتقدمة، فإن الصورة النوعية تصدق على الكثير من البلدان النامية أيضا.

4. تسعير الغذاء وتنويعه: إن تحرير الاقتصاد وإطلاق حرية السوق والأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وفي الدول الفقيرة حيث مستويات الدخول منخفضة، ومع ازدياد أسعار الغذاء ستزداد معاناة الفقراء، ومن ثم فلا بد من دور للدولة لضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات، وذلك سواء بتحديد السقف السعري لكل سلعة ضرورية، أو شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة وبذلك تخفض الهوامش التسويقية التي يغالي الوسطاء في الحصول عليها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب السقوف السعرية يستخدم أيضا بالنسبة للخدمات الأساسية في عديد من دول الاقتصاديات الحرة.

5. توجيه مشروعات التوظيف والاستثمارات للمناطق الفقيرة: إن الفقر ينتش عادة في التجمعات التي تكثر فيها البطالة، وإن من أهم أساليب الحد من البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل في المجتمع مشروعات التوظيف العامة، وهي الممولة من ميزانية الدولة والتي تنصب أساسا على الخدمات مثل إنشاء المرافق والطرق وغيرها...، وهي ذات مردود مالي في المجتمع بما يدفع بعملية التنمية ومن ثم إتاحة المزيد من فرص العمل في المستقبل، كما أنها تشغل كثير من العمالة في المدى القصير وتعمل على الحد من البطالة. كما أن الدفع بالاستثمارات إلى هذه المناطق يعد ضروري لطول حرمانها، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر فيها، ويعد الوصول إلى الفقراء وإشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج التي تخدمهم من أهم عوامل نجاح تلك المشروعات في تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم، وهو الشغل الشاغل للبنك الدولي عند تقديم مساعداته ودعمه.

**مبادرة "أجفند" AGFUND بإنشاء بنوك للفقراء في الدول العربية**[1]: يعتبر برنامج الخليج العربي لدعم متطلبات الأمم المتحدة الإنمائية بإنشاء بنوك الفقراء في الوطن العربي كإحدى المبادرات الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي لمحاربة الفقر والتخفيف من حدته في المجتمعات الفقيرة بالوطن العربي، وتهدف بنوك الفقراء إلى تقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء اعتمادا على مبدأ الثقة، بعيدا على القيود والضمانات التي تفرضها البنوك التقليدية، وذلك لرفع المستوى المعيشي لتلك الفئة ولكي تصبح قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتسهم في دعم مجتمعاتها.

ويستهدف مبدأ الإقراض متناهي الصغر شريحة أفقر الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وهم الذين استهدفتهم (أهداف الألفية للتنمية)، التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى ما نسبته 50% بحلول العام 2015، هؤلاء الذين تضيق أمامهم ـ بل وتنعدم ـ فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وبناء عليه فإن تمويل مشروعات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر تأتي وفق آلية مرنة تتمحور حول الآتي:

1. تحديد الفئة المستهدفة من شريحة أفقر الفقراء والأسلوب الذي يتبناه كل بنك بما يتناسب وأوضاع المجتمع.
2. أتباع آلية إقراض مرنة قد لا تتطلب من المقترض ضمانات أو رهن ممتلكات لقاء الحصول على القرض.
3. حرية كاملة للمقترضين في اختيار أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية على أساس معارفهم ومهاراتهم.
4. تضمن نشاطاتهم بعض البرامج التي تشجع التنمية الاجتماعية وتساعد الفقراء على الادخار.

---

[1] د/ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، ظاهرة البطالة في الدول العربية: الواقع والأسباب وآليات المعالجة (دراسة كلية)، الملتقى الدولي، البطالة: أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة، 26، 27، 28 أفريل 2006، ص 41.

**ثانيا:** وضعية الفقر ومراقبة تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

لقد أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد منذ سنوات التسعينيات وسياسات التعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا وسلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية، وتضاعفت خطورة هذا الوضع بشكل فجائي بالنسبة لجزء من سكان زلزال 21 ماي 2003.

وخلال عشرية التسعينات، انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2400 دولار عام 1990 إلى 1784 دولار عام 2000 (مع انخفاض بالدينار ناهزت 12% بين 1990 و 1995 وارتفاع قدره 8% بين 1995 و 2000 ) أي انخفاض قدره 3% سنويا[1].

ولمعالجة هذه الاختلالات تم وضع إجراءات أطلق عليها اسم "الشبكة الاجتماعية" ترمي إلى تخفيف تدهور مستوى معيشة الفقراء، وقد سمح تحليل قام به البك العالمي بالتنسيق مع السلطات الجزائرية بإعداد أول قياس للفقر عام 1995 حسب التصنيف الدولي المعترف به والتي تعد نتائجه الأساسية كما يلي[2]:

- 14.1% من السكان يعيشون دون عتبة الفقر، و5.7% منهم يشكلون فئة السكان الذين يعانون الفقر المدقع، وكان 22.6 % من الجزائريين شديدو التأثر بأبسط تراجع في الظروف الاقتصادية، وتشير هذه المعطيات إلى تدهور عام مقارنة بعام 1988، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] الأمم المتحدة، التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر،2004، ص 11.

[2] البنك العالمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نمو شغل وتقليص فقر، البنك العالمي، 1999، ص 32.

**الجدول(8): النسبة المئوية لفقر الجزائريين حسب أنواع الفقر بين سنتي 1988 ـ 1995**

| النوع / السنوات | 1988 | 1995 |
|---|---|---|
| فقر مدقع | % 3.3 | % 5.7 |
| فقراء جدا ( حد أدنى ) | % 8.1 | % 14.1 |
| فقراء ( حد أعلى ) | % 12.2 | % 22.6 |

**المصدر: البنك العالمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نمو شغل وتقليص فقر، البنك العالمي، 1999، ص .32**

- 70 % من السكان الذين يعانون الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية.
- 1.8 % من الجزائريين يعيشون بأقل من دولار في اليوم.
- يشترك الفقراء في المناطق الحضرية والريفية في بعض المميزات التي تبين أن الفقر لا يحدد فقط بمعيار الدخل وهي:

ـ حجم العائلات تفوق المعدل.

ـ معظم الفقراء يمتلكون مسكنهم.

ـ مستوى التربية و التمدرس بين ال20 % الأكثر إعوازا يبقى ضعيف، ونسبة تسجيل البنات في الثانوي 51 % مقابل 66 % بالنسبة للذكور.

ـ 20 % من الفئات الأكثر إعوازا لهم رب عائلة غير متعلم.

ـ معظم الفقراء يعيشون في عائلات ربها مأجور في قطاع الفلاحة بالنسبة للعائلات الريفية.

كما كشفت خارطة الفقر أن ثلاث أرباع بلديات البلاد تعاني نقصا كبيرا مقارنة مع البلديات الـ 400 الأخرى في مجال البطالة وعدة مؤشرات أخرى خاصة بالفقر لاسيما منها التجهيزات الجماعية والاجتماعية.

وهذا يتطلب منا أن نسعى لتحسين وضعية الفقراء، وأن نقوم على وجه الخصوص بعدة إجراءات منها:

- التعرف على الفقراء لتجنب إقصاء الفقراء الحقيقيين من الاستفادة من التحويلات الاجتماعية الموجهة لهم أو بالعكس أن يحول أشخاص غير فقراء آليات التضامن لفائدتهم.
- نوعية إعداد و إدارة السياسات العمومية باتجاه الفقراء.

- القدرة على الرد السريع وتسيير المخاطر والكوارث الكبرى.
- إدماج المقاربات التساهمية في البرامج/المشاريع الرامية إلى تخفيف الفقر قصد السماح بتكفل أكبر من قبل الفقراء أنفسهم بإمكانيات تغيير حالتهم.
- تدعيم الشراكة مع المجتمع المدني الممثل أساسا من طرف المنظمات غير الحكومية ومجموعات المصالح ( الفقراء، الشباب، النساء )، والقطاع الخاص.

ولذلك التزمت الجزائر على غرار كل بلدان العالم على محاولة القضاء على الفقر أو على الأقل التخفيف منه، وذلك ضمن المبادئ الثمانية لأهداف الألفية من أجل التنمية والتي تحدد بوضوح مجالات التدخل والجهود الواجب مضاعفتها من أجل محاربة الفقر والأمية والمجاعة والفوارق بين الجنسين ووفيات الأطفال والأمهات، أي بصفة عامة مجالات التنمية البشرية، فما هي وضعية التنمية البشرية في الجزائر؟

إن دليل التنمية البشرية في الجزائر في تطور مستمر حسب تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[1]:

**الجدول(9): دليل التنمية البشرية للجزائر حسب CNES خلال الفترة 1999-2005**

| السنة | 1999 | 2000 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|
| الدليل | 0.695 | 0.705 | 0.750 | 0.761 |

**المصدر: CNES, le rapport sur le développement humain, juin 2007, p 20**

[1] CNES, le rapport sur le développement humain, juin 2007, p 20.

أما حسب تقارير التنمية البشرية فكان هذا التطور كما يلي:

**الجدول(10): دليل التنمية البشرية للجزائر حسب تقرير التنمية البشرية خلال الفترة 1975-2005**

| السنة | 1975 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 | 2000 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدليل | 0.508 | 0.560 | 0.611 | 0.650 | 0.672 | 0.701 | 0.722 | 0.728 | 0.733 |

**المصدر: تقرير التنمية البشرية 2006 ص 289، ماعدا سنة 2003 من تقرير التنمية البشرية 2005 ص 224، وسنة 2005 من تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ص 218.**

والملاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية سواء حسب تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أو تقارير التنمية البشرية، فإن الجزائر تقع ضمن التنمية البشرية المتوسطة، لأن قيمة دليل التنمية البشرية يقسم إلى ثلاث مجموعات[2]:

- تنمية بشرية مرتفعة ( حيث يبلغ الدليل 0.800 و أكثر )
- تنمية بشرية متوسطة ( 0.500 . 0.799 )
- تنمية بشرية منخفضة ( أقل من 0.500 )

[2] تقرير التنمية البشرية 2005، ص 212.

وأما تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول(11): تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2007/2005

| المؤشر | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|
| متوسط العمر المتوقع | 71.1 | 71.4 | 71.7 |
| نسبة الالتحاق بالتعليم | %74 | %73 | %73.3 |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد | 6.107 | 6.603 | 7.062 |

المصادر:

تقرير التنمية البشرية 2005، ص 220.

تقرير التنمية البشرية 2006، ص283.

تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ص 218.

أما مؤشر الفقر البشري فقد تحسنت الوضعية كثيرا بين سنتي 1998 و2006 وهذا ما يوضحه الجدول التالي[1]:

[1] CNES, le rapport sur le développement humain, juillet 2008, p 40.

**الجدول(12): مقارنة تطور مؤشر الفقر البشري بالجزائر في سنتي 1998 و2006.**

| البعد | المؤشر | 1998 | 2006 |
|---|---|---|---|
| حياة مديدة وصحية | احتمال العيش بعد 40 سنة | %24.67 | %18.95 |
| المعرفة | معدل عدم إلمام البالغين بالقراءة والكتابة | %34.50 | %27.20 |
| مستوى معيشة لائق | . معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة.<br>. معدل الأطفال دون الوزن السوي | %16.93<br>%13.00 | %5.00<br>%3.70 |

**المصدر: CNES, le rapport sur le développement humain, juillet 2008, p 40**

ويدعم هذا التحسن تقارير البنك الدولي[1]، الذي يؤكد أنه من المتوقع أن تبلغ الجزائر جميع الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة باستثناء الهدف المتعلق بمعدل وفيات الأمهات، فتقديرات نسبة الفقر في تناقص مستمر، علما أن انتشار الفقر في المناطق الريفية أكثر وضوحا مما في المناطق الحضرية، كما أن العمر المتوقع عند الولادة ارتفع من 56 سنة في أوائل سبعينيات القرن الماضي ليبلغ 74 سنة عام 2005، كما انخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ السنة الأولى من العمر من 120 طفلا إلى 30 طفلا (لكل 1000 مولود حي)، كما أدى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس إلى تخفيض الأمية بشكل محسوس سواء بالنسبة للرجال أو للنساء.

**الخاتمة:**

كما أن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي أدت في كثير من الدول إلى زيادة تفاقم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور وضعية التنمية البشرية بهذه الدول، حيث سرعة

---

[1] البنك الدولي، موجز إعلامي عن الجزائر، ديسمبر 2008، ص1، نقلا عن موقع البنك الدولي:www.worldbank.org

التقدم في تخفيض وفيات الأطفال المعتبر من أهم مؤشرات التنمية البشرية بهذه الدول آخذة في التباطؤ، فيما ازدادت فجوة وفيات الأطفال اتساعا بين البلدان الغنية والفقيرة.

كما أن الإرتقاءات في مجال التعليم مازالت دون المستوى المطلوب، فما زال ما يقارب من مليار شخص . جلهم نساء . يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، كما أن عدد كبير من الأطفال محرومين ممن أبسط أنواع التعليم، كما أن عدم المساواة بين الجنسين تحد من الفرص التعليمية للبنات، وهذه التفاوتات الحادة بين الجنسين تمثل تهديد جدي لفرص التنمية البشرية مستقبلا، إذ أن تعليم البنات هو أحد أقوى حوافز التقدم الاجتماعي على امتداد مجموعة واسعة من المؤشرات.

وهناك كذلك انتكاسات كبرى فيما يخص العمر المتوقع للإنسان بهذه الدول، وذلك نظرا للظروف المعيشة الصعبة للغالبية العظمى من مواطنيها، مع العلم أن العمر المتوقع للإنسان هو أيضا مؤشر على جودة الصحة التي يستطيع الإنسان أن يتوقع التمتع بها.

ولذلك حاول البنك الدولي جاهدا مع منظمات دولية أخرى بالتقليل أو التخفيف من هذه الآثار لتلك البرامج، وحدد أهداف للألفية الثالثة تعتمد على أهم مؤشرات التنمية البشرية، بما فيها فقر الدخل، والتعليم، والإنصاف الجنوسي، والتقدم في مكافحة الأمراض المعدية، والمنافذ إلى الماء النظيف والصرف الصحي التي هي أيضا من الحقوق الأساسية للإنسان.

ولكن هذه الجهود قد تصطدم بتزايد عدد الفقراء جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وعقب تعديل البنك الدولي لمقياس الفقر المدقع إلى من يعيش على أقل من 1.25 دولار يوميا بدلا من دولار واحد، حيث سيصبح عدد الفقراء 1.4 مليار نسمة بدلا من مليار نسمة فقط.

هذا وينتظر أن تؤدي الأرقام الجديدة عن الفقر إلى زيادة الضغوط على الدول الكبرى المانحة للمساعدات لزيادة جهودها في محاربة الفقر، وعلى الدول النامية الفقيرة لتنفيذ سياسات ذات فعالية أكثر لتحسين مستوى أفقر فئات المجتمع.

وفي هذا الإطار فقد حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية وهذا على مستوى جميع المؤشرات، إن على مستوى التمدرس أو على مستوى المجال الصحي أو حتى على مستوى التخفيض من عدد الفقراء، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، حيث احتلت الجزائر خانة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، كما سجل برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية أنه اعتمادا على الوتيرة التي تم على أساسها تسجيل هذه التنمية ما بين 1980 و2010 فان الجزائر توجد ضمن البلدان العشرة الأولى الأسرع.

**المراجع:**


1) إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، 2007.

2) الأمم المتحدة، التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر، 2004.

3) البنك الدولي، موجز إعلامي عن الجزائر، ديسمبر 2008، ص1، نقلا عن موقع البنك الدولي:www.worldbank.org

4) البنك العالمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نمو شغل وتقليص فقر، البنك العالمي، 1999.

5) تقرير التنمية البشرية 2005.

6) تقرير التنمية البشرية 2006.

7) التمويل والتنمية، جوان 2005.

8) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

9) سمير أمين وآخرون، مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

10) شحاتيت محمد وآخرون، نحو موازنة غذائية للحد من الفقر، الجمعية العلمية الملكية، عمان 1992.

11) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

12) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، ماي 1999.

13) الملتقى الدولي، البطالة: أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة، 26،27،28 أفريل 2006.

14) Banque Mondiale, Rapport Annuel 2006.

15) CNES, le rapport sur le développement humain, juin 2007.

16) CNES, le rapport sur le développement humain, juillet 2008.